الفصل الخامس
سينما التسعينات

أخلت وزارة الثقافة مسئوليتها بصفة نهائية عن السينما ، وأصبحت السينما المصرية طبقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢ والقوانين المعدلة والقرارات اللاحقة له لا تتبع وزارة ولا شركة ، بل المسئول عنها هو جمعيتها العمومية .

وعلى الرغم من ذلك فإن أصول قطاع السينما كالاستوديوهات ودور العرض وغيرها لازالت ملكا للمجلس الأعلى للثقافة وذلك طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ والذى نص فيه صراحة على نقل ملكية أصول السينما إلى المجلس الأعلى للثقافة وإلى جانب ذلك فقد صدرت قرارات وزارية بانشاء ثلاث شركات للسينما وهى مصر للانتاج والاستوديوهات ، ومصر للصوت والضوء ، ومصر للتوزيع ودور العرض ، وحتى لا يكون الربح هدفاً رئيسياً لهذه الشركات فقد تقرر أن تكون هذه الشركات شركات ادارة فقط ، وأن تكون ملكية أصول السينما ملكا للمجلس الأعلى للثقافة كما ذكرنا .

ومع أن هذه الشركات تسير فى نشاطها على قاعدة حرية المنافسة فان خطورة العمل السينمائى على فكر الجماهير وتأثيره المباشر الذى قد يتعارض أحيانا مع آداب المجتمع وتقاليده تقتضى أن تظل المسئولية مسئولية وزارة الثقافة وأجهزتها الفنية والرقابية التى يجب أن ترسم طريقا للفيلم المصرى يتناسب مع قيم المجتمع المصرى واخلاقياته خاصة وأن الهدف من انشاء وزارة الثقافة هو نشر الثقافة التى تساعد على تحضر الانسان المصرى .

لقد انحصرت معظم افلام فترة التسعينات فى موضوعات لا تسر عدو ولا حبيب خاصة وأن مستواها الفنى والثقافى كان محدوداً ولا يليق بتاريخ السينما المصرية الحافل ومن أبرز هذه الأفلام فيلم « اسماعلية رايح جاى (١) » للمخرج كريم ضياء الدين الذى استطاع جذب الجماهير اليه عن طريق اضحاكهم وجلب البهجه إلى قلوبهم بكوميديا هابطة ، واغنيات رديئة المستوى وبالغة التفاهة مثل أغنية « كامنننا » وغيرها من الأغانى التى لا تساير ذوق الفئة المصرية المثقفة . وإلى جانب هذا الفيلم من حيث المستوى الهابط افلام المرأة والساطور لسعيد مرزوق ، وبخيت وعديله لنادر جلال وامرأة فوق القمة لأشرف فهمى وحسن اللول لنادر جلال وكلها أفلام عبّرت عن مرحلة التردى والتخبط الفنى والثقافى الذى يعيشه المجتمع المصرى خلال هذه الفترة والظلام الدامس والجهل الذى يخيم على عقول البعض من أبنائه الذين لا يهمهم سوى تعبئة الفيلم فى شريط سينمائى ليباع بأغلى الأثمان .

وعلى الرغم من ذلك فان أحد أفلام السينما المصرية خلال هذه الفترةقد أحدثت ضجة خطيرة فى الأوساط المحلية والعالمية وهو فيلم « المصير » للمخرج يوسف شاهين والذى مثّل مصر فى مهرجان كان السينمائى العالمى ، وحصل مخرجه على جائزة خاصة بمناسبة العيد الخمسينى للمهرجان ، وسبب الضجة التى حدثت حول هذا لفيلم هو أنه تناول الفيلسوف الاسلامى ابن رشد بصورة اعتبرها البعض غير لائقة .

وفى هذا الفيلم العديد من المشاهد التى تحارب الارهاب ، وتحذر من خطورته وتطالب بمحاصرته خاصة وأنه لا ينتمى إلى الدين ولا القيم بصلة ،

---

(١) وصلت ايرادات هذا الفيلم أكثر من سبعة ملايين جنيه .
– انظر الوفد فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٧ .

وتوضح أهمية الاهتمام بالثقافة وحقوق الانسان ، وحرية الرأى ، وديمقراطية الحكم والفن حتى يمكن استئصال هذا الدواء الوبيل .

لقد أن الآوان لاعادة تخطيط صناعة السينما فى مصر خاصة وان الإنتاج لم يعد يساير متطلبات المجتمع خاصة مطالب الفئة المثقفة . كما أن التكاليف الباهظة لصناعة الافلام لم تعد تتناسب مع الأوضاع التجارية الحالية . وحتى لا تنغلق السينما المصرية على نفسها وتظل ذاكرتها منفتحة للاضافات والابدعات يجب البحث عن حلول لمشاكلها .

إن مشكلة السينما المصرية فى الوقت الحالى هى دور العرض التى تقلصت من ٤٥٠ فى بداية ثورة ١٩٥٢ وكان تعداد الشعب المصرى حوالى ١٩ مليون إلى ٤٠ دار وتعدادنا الآن يزيد عن الستين مليونا . ومشكلة السينما هو ضرورة تحديث الاستوديوهات المتهالكة والقديمة ، ومشكلة السينما أيضا هو الجانب الاقتصادى أى التمويل ، خاصة وأننا لا نريد ان نفرض على انتاج الفيلم المصرى مزاج أصحاب الملايين أو تأثير ما يسمى بالبترو دولار أو الدولار الخليجى فهذه أفظع جريمة ترتكب فى حق السينما وإذا كانت السينما تعد من الصناعات التى تحتاج إلى أموال هائلة فهى فى النهاية فن بعيد عن التهريج والذوق غير الراقى .

ومشكلة السينما المصرية هى كثرة الضغوط التى تتعرض لها من جانب التلفزيون والفيديو والأقمار الصناعية وغيرها . ومع أنه من المنطقى ان يكون التلفزيون امتدادا للسينما التى يمكن أن تغذيه بالأفلام الجيدة فانه من الصعب انكار مدى تأثير التليفزيون بمسلسلاته على الانتاج السينمائى .

إن محاولات المسئولين تنشيط صناعة السينما عن طريق المهرجانات السينمائية التى عقدت فى القاهرة والتى كان آخرها مهرجان القاهرة السينمائى الدولى الحادى والعشرون تحتاج منا إلى وقفه .

حقيقة أن مهرجان القاهرة السينمائى يعد من الأنشطة المستحدثة لصناعة السينما فى مصر ، على تقدير أن المعرفة السينمائية الصحيحة خطوة أولى لتطوير الفكر السينمائى وانتاج افلام متميزة تثقف الوعى المصرى تثقيفاً عميقاً ومن المؤكد أن المهرجان قد استقدم للمتفرج المصرى ، والعاملين فى حقل السينما أفلاما متنوعة الانتاج تكسر احتكار هوليود وأفلامها لوعى المشاهدين فى مصر ، فيرى المشاهدون انتاجا من الدول المختلفة فى أوربا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية والعالم العربى . ولكن المهرجان قد شابته سلبيات كثيرة الضرر صاحبته منذ بدأ ، ولم يتخلص منها إلى اليوم . أولاها العجز عن استقدام الانتاج المميز فى السينما العالمية ، لأن ميعاد المهرجان يأتى عقب المهرجانات الكبرى فى « كان » و « برلين » و « فينسيا » ولأن جوائزه ضعيفة غير مغرية للسينمائيين العالميين . ولا يزال المهرجان يعانى من قصور شديد فى ادارة سوقه التجارية التى يراد منها أن تكون نافذة لتسويق الفيلم المصرى هذا كله فضلاً عن أخطاء التنظيم من ارتباك المواعيد ، وعدم الالتزام بالجدول المعلن وعدم التقيد بالمقاييس الراقية فى اختيار الأفلام التى تُعرض خارج المسابقة الرسمية ، وغلبة المعايير التجارية التى تسعى إلى الربح على إدارة المهرجان تعللاً بأن المهرجان يمول نفسه ذاتياً بعوائده . وثمرة الأخطاء دوماً قصور شديد فى بث ثقافة سينمائية راقية من خلال المهرجان ، وعجز عن اجتذاب الحضور الغربى المكثف إلى مسابقة المهرجان ، فصارت مسابقة لأفلام متواضعة أو متوسطة المستوى ، أو جودة فحسب فى أحسن الأحوال . ومن أعجب الأمور أن يعجز المهرجان عن تقديم أفلام مصرية معلن عن دخولها المسابقة ، لأن أصحابها لم يوفقوا إلى اتمام الفيلم فى المكساج أو الطبع ، قبل حلول ميعاد المهرجان المعلوم مسبقاً .

ولا يزال الأمل يراود أصدقاء السينما فى تطور المهرجان حتى يستطيع مواكبة المهرجانات الدولية المتطورة ، ولأداء دوره فى تثقيف السينمائى المصرى ، وتنشيط السوق السينمائية ، بدلا من أن يكون فرصة للمتفرج العادى ليرى مشاهد الجنس الصريح بغير أن يتعرض لها مقص الرقيب .